وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، ٠٤ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

المملكة تمدد خفض إنتاجها النفطي التطوعي

الرياض

أعلن مصدرٌ مسؤول، في وزارة الطاقة، أن المملكة العربية السعودية ستُمدد خفضها التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، للربع الثاني من العام الحالي، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، وبذلك سيكون إنتاج المملكة ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً، حتى نهاية شهر يونيو من عام 2024م, وبعد ذلك، ودعماً لاستقرار السوق، ستتم إعادة كميات الخفض الإضافية هذه، تدريجياً، وفقاً لظروف السوق.

كما بيّن المصدر أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض التطوعي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة، في شهر أبريل من عام 2023م، والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م.

وأكد المصدر أن هذا الخفض التطوعي الإضافي يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

الوزاري الخليجي: حقل الدرة ملكية سعودية - كويتية.. ولا حقوق لأي طرف آخر

الرياض

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس، دورته التاسعة والخمسين بعد المائة، في مقر الأمانة العامة، وأكد في بيان ختامي على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية - الكويتية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

كما أدان المجلس العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكداً وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق خلال التطورات الراهنة في قطاع غزة ومحيطها، مطالباً بالوقف الفوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وضمان توفير وصول كافة المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية، وضرورة عمل خطوط الكهرباء والمياه والسماح بدخول الوقود والغذاء والدواء لسكان غزة، كما طالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف جاد وحازم لوقف إطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين. مشيداً بالجهود التي تبذلها الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية لوقف إطلاق النار ووقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وعبّر عن أسفه لنقض مشروع القرار الذي تقدمت به الجمهورية الجزائرية الشقيقة في مجلس الأمن نيابةً عن الدول العربية بتاريخ 20 فبراير 2024م، والذي يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار.

كما دعا المجلس الوزاري إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، مطالباً بحماية المدنيين، والامتناع عن استهدافهم، والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، معبراً عن رفضه لأي مبررات وذرائع لاستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، ضمن القانون الدولي، للرد على ممارسات الحكومة الإسرائيلية وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد سكان غزة العُزّل.

كما أشاد المجلس الوزاري بجهود اللجنة الوزارية التي شكلتها القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، برئاسة سمو وزير خارجية المملكة العربية السعودية، بهدف بلورة تحرك دولي لوقف الحرب على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل، وفق

المرجعيات الدولية المعتمدة.

وقد شمل البيان الختامي 89 بنداً، تناول العديد من القضايا الخليجية والعربية والإسلامية.

ارتفاع الطلب العالمي للغاز وزيادة الاستهلاك الأوروبي
الجميل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

يتجه الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال للنمو في عام 2024 مع عودة الصين، أكبر مشتري، إلى السوق وارتفاع الاستهلاك في أوروبا. وقال توماس موريس، نائب الرئيس الأول للاستكشاف والإنتاج في آسيا والمحيط الهادئ لشركة الطاقة الفرنسية الكبرى، توتال إنرجيز، الأربعاء، في مؤتمر صناعي: «واصل الغاز الطبيعي المسال نموه، مع عودة الصين إلى السوق ولكن ليس بعد عند مستوى 2021».

وقال شمسيري إم إبراهيم، نائب رئيس بتروناس لتسويق وتجارة الغاز الطبيعي المسال، على هامش المؤتمر، إن الأنشطة التجارية انتعشت وسط انخفاض الأسعار. وقال «لقد بدأ الأمر بالفعل في الصين»، مضيفا أنه سيكون هناك المزيد من فرص الشراء للمشترين ذوي الحساسية للأسعار في آسيا. وقال شمسيري «لكن السوق لا تزال شحيحة، وإذا حدث أي شيء للإنتاج، فستشهدون ارتفاعا بالسعر».

في وقت، قال محللون إن قطر قد تضغط على إمدادات منافسة من الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك من الولايات المتحدة، أكبر مصدر حاليا، وقد ينتهي بها الأمر بالسيطرة على 25% من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية بحلول عام 2030 بعد أن أعلنت عن مشروع توسع كبير جديد قبل أيام.

وقالت شركة قطر للطاقة، وهي الشركة الحكومية لواحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، يوم الأحد إنها ستضيف مشروعًا كبيرًا آخر لتوسيع الغاز الطبيعي المسال إلى مشروعيها الجاري تنفيذهما، بهدف رفع إجمالي طاقتها التصديرية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 85% عن المستويات الحالية بحلول عام 2030.

ومع ذلك، فإن عدم اليقين يؤثر على توقعات الإمدادات الأمريكية اعتبارًا من أواخر عام 2020 فصاعدًا مع التوقف الحالي عن الموافقات الجديدة على تصاريح الغاز الطبيعي المسال التي أعلنتها إدارة بايدن الشهر الماضي.

وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات تقريبًا، الأسبوع المنصرم، حيث تزامن انخفاض الطلب، على خلفية الظروف الأكثر دفئًا، مع ارتفاع الإنتاج. وتم تداول العقد الآجل القياسي للغاز الطبيعي عند 1.70 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مرتفعًا، لكنه لا يزال قريبا من أدنى مستوى منذ يونيو 2020، عندما ضربت جائحة كوفيد19- الطلب بشدة.

وتأثرت أسعار الغاز الطبيعي بمجموعة من العوامل، أولاً، هذا الشتاء في طريقه لأن يكون الأكثر دفئاً على الإطلاق، مما يعني أن الطلب خلال هذه الفترة الحاسمة قد تضرر بشدة. وأظهرت البيانات الصادرة في وقت سابق من هذا الشهر عن خدمة المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي أن ظاهرة الاحتباس الحراري تجاوزت 1.5 درجة مئوية على مدار عام كامل للمرة الأولى على الإطلاق.

ثانياً، تزامنت هذه الضربة مع الطلب مع ارتفاع إنتاج الغاز في الولايات المتحدة، والذي يضاهي الرقم القياسي المسجل في ديسمبر والذي بلغ 105 مليارات قدم مكعب يومياً هذا الشهر. ويبدو من المرجح أن يزداد العرض في المستقبل.

وتتوقع شركة بريتش بتروليوم، أن يحصل حقل كاليبسو للغاز الطبيعي في المياه العميقة قبالة ترينيداد وتوباغو، والذي تشترك فيه مع وود ساید للطاقة، على الضوء الأخضر عند اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في وقت مبكر من نهاية العام المقبل.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنفاق إجمالي 16.6 مليار دولار على صفقات الغاز في عامين، إذ تم إنفاق 6 مليارات دولار إجماليًا على الصفقات التي تركز على الغاز الطبيعي في العام الماضي، إضافة إلى صفقات بقيمة 10.6 مليارات دولار في عام 2022، حيث تتطلع الشركات إلى توسيع عملياتها لتلبية الطلب على الغاز الطبيعي كوقود لتحويل الطاقة.

ومن المرجح أن تخرج مخزونات الغاز الطبيعي من فصل الشتاء عند مستوى مرتفع يبلغ 2.2 تريليون قدم مكعب في نهاية مارس. ويجب أن تظل الأسعار منخفضة لإبطاء نمو الإنتاج خلال الأشهر المقبلة. ومع قيام بعض المنتجين بتحوط إنتاجهم عند مستويات أعلى، هناك خطر أن يستغرق الأمر وقتًا أطول لرؤية تباطؤ في نمو الإنتاج وانتعاش الأسعار.

وفي الشهر الماضي، توقع منتدى الدول المصدرة للغاز تشدد أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية حتى عام 2026 مع ارتفاع الطلب بنسبة 1.5% هذا العام وبنسبة تصل إلى 22% حتى عام 2050. وأعلنت شركة كيندر مورغان أيضًا توقعات صعودية للطلب على الغاز الطبيعي في وقت إعلان نتائجه الفصلية الشهر الماضي، حيث أشارت شركة البنية التحتية للطاقة الأمريكية العملاقة إلى ارتفاع الطلب من مرافق تصدير الغاز الطبيعي المسال وزيادة الصادرات إلى المكسيك.

وقال محللو بنك إنجلترا في مذكرة: «من وجهة نظرنا، تعمل الأسعار الفورية الضعيفة على تحسين مخاطر/مكافأة تحديد المراكز لتغيير ديناميكيات الغاز الطبيعي الأمريكي التي تظل حالة متى، وليس إذا». ومن الناحية الفنية، فإن أدنى مستوى تصحيحي للعقود الآجلة للغاز الطبيعي حتى الآن هو 1.52 دولار، وهو ما يتوافق مع الدعم القوي الذي شوهد في مارس وأبريل 2020، وتظل هذه نقطة انعكاس محتملة.

وقال خبير اقتصادي إن أسعار النفط والغاز الطبيعي قد ترتفع بنسبة 40% هذا العام إذا امتدت الحرب إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط. وكتب خبير اقتصادي في معهد التمويل الدولي أن هناك فرصة أقل من 30% لخروج الصراعات في الشرق الأوسط عن نطاق السيطرة.

وقال معهد التمويل الدولي في تقرير صدر يوم الخميس إن أسعار النفط والغاز الطبيعي قد ترتفع بشكل كبير إذا اتخذت الصراعات في الشرق الأوسط منعطفا نحو الأسوأ. ويرى السيناريو الأساسي للرابطة أن الاضطرابات الحالية من غير المرجح أن تتصاعد، مع احتمال أقل من 30% لاندلاع حرب إقليمية أوسع. ولكن إذا خرجت التوترات عن نطاق السيطرة، فإن التأثيرات على إمدادات العالم من النفط والغاز الطبيعي ستكون وخيمة.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن اتخذت موقفاً حاسماً بإعلانها تجميد تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 شهراً، مستهدفاً على وجه التحديد الدول غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة. ويتم وضع هذه الخطوة الإستراتيجية كتقييم شامل للتأثيرات التي قد تحدثها صادرات الغاز الطبيعي المسال على جبهات مختلفة، بما في ذلك تكاليف الطاقة، وأمن الطاقة في الولايات المتحدة، والقلق الشامل بشأن تغير المناخ. ومن غير المستغرب أن يثير هذا القرار ردود فعل محلية ودولية، وفتح المناقشات حول آثاره.

وتضررت عدة شركات أوروبية وآسيوية بإلغاء تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، إذ أظهرت بيانات تتبع الشحن، أنه في عام 2023، ذهب ما يقرب من 67% من صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية إلى أوروبا و26% إلى آسيا. ويترك توقف تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والصناعة على خلاف بشأن أمن الطاقة.

واتهم أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون إدارة بايدن بإبطاء عمليات تصريح الغاز الطبيعي المسال، حيث يستغرق متوسط التصريح أكثر من 400 يوم - وهو تناقض صارخ مع الجداول الزمنية التي لوحظت خلال إدارتي ترامب وأوباما. وتركزت حجتهم على التأكيد على أن صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال تلعب دوراً فعالاً في الحد من الانبعاثات العالمية، وخاصة في دول مثل الصين والهند.

وفي خضم ردود الفعل المتنوعة هذه، ظهرت المخاوف في الهند، ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن يؤثر تجميد صادرات الغاز الطبيعي المسال على واردات الهند من الغاز الطبيعي المسال، خاصة إذا امتدت المدة إلى ما بعد شهرين. وإن الزيادة الكبيرة التي حققتها الهند في واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بعد كوفيد19- تجعلها عرضة للاضطرابات في سلسلة التوريد.

من جهتها، أعربت شركة توليد الطاقة الرائدة في اليابان «جيرا»، عن مخاوفها بشأن التأثير المحتمل للتعليق المؤقت لتصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال الأمريكية على أمن الوقود في اليابان ومشهد الطاقة العالمي. وينشأ هذا التخوف من أن الشركة، وهي لاعب رئيس في سوق الغاز الطبيعي المسال، تتوقع تداعيات ليس فقط على استقرار الوقود لديها، ولكن أيضًا على اليابان والعالم إذا استمرت المشكلة.

وردًا على تعليق الولايات المتحدة لتصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال، أعرب وزير الصناعة الياباني كين سايتو عن مخاوفه، مشددًا على أهمية ضمان إمدادات الطاقة المستقرة في اليابان. وأكد أن الحكومة اليابانية ستتخذ الخطوات اللازمة لحماية أمن الطاقة في البلاد وسط الظروف المتطورة.

ومن العقود الموقعة مع المشاريع التي من المحتمل أن تتأثر بالإيقاف المؤقت، مشروع شركة فينشر جلوبال للغاز الطبيعي المسال، وهو جزءًا من التوسعة المقترحة البالغة 20 مليون طن سنويًا لمنشأتها الحالية في لويزيانا. وينتظر موافقة لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية الأمريكية لبدء البناء. ووقعت العقود الثمانية التالية لمدة 20 عامًا، بدءًا من عام 2026. كما وقعت شركات كل من نيو فورتريس إينرجي، وإكسون موبيل، وشيفرون عقودا بسعة مليون طن متري سنويا.

وقال محللون إن التوقف قد يؤثر أيضًا على مشاريع الغاز الطبيعي المسال في المكسيك حيث يخططون لاستخدام غاز التغذية الأمريكي. وتهدف منشأة تصدير الغاز الطبيعي المسال المخطط لها في مكسيكو باسيفيك والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 14.1 مليون طن سنويًا، ساجوارو إنيرجيا على الساحل الغربي للمكسيك، إلى بدء العمليات التجارية في عام 2026.

وفي الولايات المتحدة، وقعت إكسون موبيل صفقتين مع شركة مكسيكو باسيفيك. الأول كان عبارة عن فترة 20 عامًا لشراء حوالي 2 مليون طن سنويًا من أول محطتين للمشروع، مع خيار مليون طن سنويًا من المحطة 3. وكانت الصفقة الثانية لشراء 1.2 مليون طن سنويًا إضافية على مدى 20 عامًا.

ووقعت شركة كونوكو فيليبس اتفاقا مدته 20 عاما للحصول على 2.2 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال. وفي بريطانيا، وقعت شركة شل صفقة للحصول على 2.6 مليون طن سنويًا لمدة 20 عامًا ووافقت لاحقًا على شراء 1.1 مليون طن سنويًا إضافية لمدة 20 عامًا.

أمين منتدى الدول المصدرة للغاز: مستقبل الصناعة لا يزال النفط لأعلى مستوى في أربعة أشهر.. وتفاؤل بنقص الإمدادات العالمية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يتأملون مواصلة المكاسب اليومية والأسبوعية والشهرية التي أغلقت عليها الأسواق في ختام تداولات الأسبوع الفائت، الجمعة الماضية حيث استقرت أسعار النفط عند أعلى مستوياتها في أربعة أشهر تقريبًا، مع ارتفاع الخام الأميركي نحو 5 %، وسط تزايد التفاؤل بشأن نقص الإمدادات العالمية مع تحول التركيز إلى الإعلان المحتمل من قبل أوبك+ الأسبوع المقبل، بشأن اتفاقات الإمدادات للربع الثاني، بينما تثقل السوق أيضا بيانات اقتصادية أميركية وأوروبية وصينية جديدة.

وارتفع سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 1.64 دولار، أو 2 %، إلى 83.55 دولارا للبرميل. وانتهت العقود الآجلة لخام برنت لشهر أبريل في 29 فبراير عند 83.62 دولارًا للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر أبريل 1.71 دولار، أو 2.19 %، إلى 79.97 دولارا للبرميل.

وعلى مدار الأسبوع، ارتفع خام برنت نحو 2.4 % بعد التحول في أشهر العقود، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 4.5 %. فيما واصل كلا العقدين سلسلة مكاسب لمدة شهرين. وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشييتس: «إن التوقعات بأن أوبك+ ستستمر في تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى الربع الثاني من عام 2024 هي محور التركيز الرئيس على السوق». وقالت المصادر إنه من المتوقع اتخاذ قرار بشأن تمديد تخفيضات أوبك + في الأسبوع الأول من مارس، ومن المتوقع أن تعلن الدول الفردية عن قراراتها.

وأدى تمديد قيود إنتاج أوبك+ -التي تبلغ نحو 2.2 مليون برميل يوميا والتي تم الاتفاق عليها في نوفمبر- إلى الربع الثاني إلى زيادة التفاؤل بشأن نقص إمدادات النفط الخام العالمية في وقت يشعر فيه الكثيرون بالقلق بشأن ارتفاع الإنتاج من خارج أوبك والصين. غذت ضعف الطلب.

وقال كارستن فريتش المحلل في كومرتس بنك «الالتزام بتخفيضات الإنتاج الطوعية حتى نهاية العام سيكون إشارة قوية وبالتالي يجب أن ينظر إليه على أنه إيجابي للسعر». وأظهر مسح أن منظمة البلدان المصدرة للبترول ضخت 26.42

مليون برميل يوميا في فبراير بزيادة 90 ألف برميل يوميا عن يناير.

كما عززت التوقعات القوية بأن تحافظ المملكة العربية السعودية على أسعار النفط الخام التي تبيعها للعملاء الآسيويين دون تغير يذكر في أبريل مقارنة بمستويات مارس، السوق يوم الجمعة. وفي الوقت نفسه، قال تيم سنايدر، الخبير الاقتصادي في شركة ماتادور إيكونوميكس، إن التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر أدت أيضًا إلى ارتفاع الأسعار يوم الجمعة.

وأضافت شركات الطاقة الأميركية منصات النفط والغاز الطبيعي للأسبوع الثاني على التوالي، حسبما ذكرت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة. وارتفع عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة بمقدار 3 إلى 506، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر، حيث كثفت مصافي التكرير المحلية نشاطها ببطء بعد الاضطرابات المرتبطة بالطقس. ومع ذلك، لا تزال أعداد الحفارات تتجه إلى ما دون المستويات المطلوبة للحفاظ على الإنتاج الحالي، حسبما ذكر محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة حديثة. وانخفض الإنتاج المحلي إلى 13.315 مليون برميل يوميا في ديسمبر، مقارنة بالمستوى القياسي المسجل في نوفمبر البالغ 13.314 مليون برميل يوميا.

وقفزت شحنات شيفرون من الخام الفنزويلي إلى الولايات المتحدة إلى 184 ألف برميل يوميا من 107 آلاف برميل يوميا في الشهر السابق. وظلت شحنات فنزويلا إلى حليفتها السياسية كوبا عند نحو 34 ألف برميل يوميا، في حين زادت التسليمات إلى جزر الكاريبي الأخرى بشكل طفيف. وأظهرت وثائق داخلية للشركة أن عدم كفاية المخزونات من خام ميري 16 الرئيس ونقص المواد المخففة المستوردة في ميناء النفط الرئيس في فنزويلا، خوسيه، منعها من زيادة الصادرات للوفاء بصفقات التوريد الفورية. وغادرت بعض الناقلات الكبيرة المتجهة إلى آسيا الموانئ الفنزويلية دون تحميل في الأيام الأخيرة بعد الانتظار لأسابيع، وفقًا لبيانات تتبع السفن. وأظهرت الوثائق أن محطة خوسيه تعافت من انقطاع التيار الكهربائي وبطء خلط النفط مما أثر على التحميلات في يناير. وكانت أربعة من أصل خمس محطات لتحديث الخام ومحطات المزج في الخدمة الشهر الماضي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الصادرات في مارس. واعتبارًا من 29 فبراير، كان ما لا يقل عن 18 ناقلة عملاقة تنتظر التحميل بالقرب من موانئ خوسيه وأمواي الفنزويلية، التي تتعامل مع معظم صادرات شركة النفط الوطنية الفنزويلية، ارتفاعًا من نحو اثنتي عشرة في نهاية نوفمبر، وفقًا للبيانات. وارتفعت واردات فنزويلا من الوقود إلى 144 ألف برميل يوميا من 122 ألف برميل يوميا في يناير.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط الخام يوم الجمعة، لكنها لا تزال محاصرة في نطاق تداول ضيق حيث انخفضت تقلبات الأسعار إلى أدنى مستوياتها قبل فيروس كورونا. ويشير التحليل الفني إلى أن الاختراق الصعودي أمر محتمل، وفقًا لبنك أوف أميركا للأوراق المالية. وقال جولدمان ساكس، في مذكرة حديثة، إنه يتوقع أن يستمر نطاق 70 إلى 90 دولارًا للبرميل في المستقبل المنظور، مستشهداً بعلاوة المخاطر الجيوسياسية المتواضعة، ووضع

أوبك الحد من مخاطر الجانب السلبي، ونمو قوي في الإمدادات من خارج أوبك يواكب نمو الطلب العالمي القوي.

ومع ذلك، أشار بنك أوف أميركا إلى أن السلعة تقترب من أعلى مستوياتها خلال ثلاثة أشهر وأن اختراق النطاق أمر محتمل. وقال إن قاع المثلث الصاعد، والمتوسطات المتحركة البسيطة الصاعدة، وتقاطع مؤشر الماكد الأسبوعي الصعودي [تباعد تقارب المتوسط المتحرك] والقوة منذ بداية العام حتى الآن تفضل الاتجاه الصعودي إلى منتصف التسعينات في الربع الثاني.

وقال البنك: «إن الاختراق الصعودي للمقاومة عند 84.80 دولارًا - 85.00 دولارًا سيؤكد النمط السفلي وهدف الاتجاه الصعودي عند 91.06 دولارًا و93.80 دولارًا وربما 95.00 دولارًا بحلول نهاية الربع الثاني. يجب أن يظل خط الدعم في شهر مارس هو 79.50-80.00 دولارًا. وإذا حدث ذلك، فقد يعود النفط إلى قاع النطاق عند 75-73 دولارًا». ويظهر الرسم البياني الأسبوعي نطاقًا أوسع يتراوح بين 73 دولارًا و96 دولارًا تقريبًا، بينما يظهر الرسم البياني الشهري أن المتوسطين المتحركين البسيطين 50 مليونا و200 مليون يرتفعان ويدعمان السعر. ومن الناحية النظرية، فإن اختراق الرسم البياني اليومي للأعلى والاتجاه الصعودي سيعني كسر خط الاتجاه المقاوم في الرسم البياني الشهري ويتبعه تقاطع الماكد شهري صعودي. وقال بنك أوف أميركا للأوراق المالية إن هذا من شأنه أن يزيد المخاطر الصعودية لارتفاع النفط إلى 100-110 دولارات للبرميل هذا العام. وقال متحدث باسم البيت الأبيض إن النموذج المعدل سيتم الانتهاء منه في الأسابيع المقبلة. وقد انقسمت الإدارة لعدة أشهر حول كيفية تنفيذ الإعفاء الضريبي الذي يقدمه قانون خفض التضخم بقيمة 1.25 دولار لكل غالون من وقود الطائرات المستدام، والذي يتطلب من المنتجين إثبات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 50 % على وقود الطائرات النفطية.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض: «إننا نحرز تقدماً في القرارات الحاسمة لتحديث النموذج وإصدار توجيهات إضافية من وزارة الخزانة، بما في ذلك دمج الاستراتيجيات الرئيسة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والممارسات الزراعية الذكية مناخياً». وقال وزير الزراعة توم فيلساك في تصريحاته خلال معرض السلع الكلاسيكي في هيوستن إن التأجيل كان لضمان حصول الإدارة على التوجيه الصحيح.

وقال مدير وكالة حماية البيئة مايكل ريجان في المؤتمر إن الوكالة ملتزمة بتحقيق هدف الإدارة المتمثل في إنتاج 3 مليارات غالون من إنتاج وقود الطائرات المستدام سنويًا بحلول عام 2030.

وقالت المصادر إن المراجعات النهائية من المرجح ألا تصل إلى حد السماح للإيثانول بالتأهل تلقائيًا كمادة خام للحصول على الائتمان الضريبي لوقود الطائرات المستدام، مما يجبر الصناعة على تجميع ممارسات أخرى مثل استخدام الطاقة الشمسية والزراعة المستدامة لدفعها فوق عتبة الأهلية.

في غضون ذلك، وافقت شركة جانفور، إحدى أكبر شركات تجارة النفط في العالم، يوم الجمعة على دفع نحو 662 مليون دولار لتسوية تحقيقات أميركية وسويسرية في مخطط لدفع رشى لمسؤولين أكوادوريين للفوز بأعمال. وقامت الشركة التي يقع مقرها في جنيف بتسوية التحقيق ذي الصلة الذي أجراه مكتب المدعي العام السويسري.

وكانت وزارة العدل الأميركية ولجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية تحققان مع شركة جانفور منذ عام 2020 على الأقل، واعترف موظف سابق في عام 2021 بالذنب في مخطط لرشوة مسؤولي الحكومة الأكوادورية للفوز بأعمال تجارية.

وقالت السلطات إنه بين عامي 2012 و2020، دفعت جانفور ومتآمرون آخرون أكثر من 97 مليون دولار لوسطاء، مع العلم أن بعض الأموال ستستخدم لرشوة المسؤولين في الإكوادور. وفي المقابل، ساعد مسؤولون أكوادوريون رفيعو المستوى الشركات الأمامية لشركة جانفور في الفوز بحقوق سلسلة من عقود القروض باسترداد النفط مع شركة النفط الوطنية الأكوادورية، بتروإكوادور.

محللون لـ «الاقتصادية»: تمديد «أوبك+» تخفيضاتها ضرورة لامتصاص الزيادات الأمريكية والتعامل مع شكوك الاقتصاد العالمي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أكد محللون دوليون في قطاع النفط، أن قرار دول «أوبك+» تمديد تخفيضاتها الطوعية، ضرورة لامتصاص تأثير زيادات الإنتاج من خارج «أوبك+» كالولايات المتحدة، وللتعامل مع الشكوك المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي.

وأعلن تحالف «أوبك+» تمديد تخفيضات طوعية قدرها 2.2 مليون برميل يوميا، للربع الثاني من 2024، لدعم استقرار وتوازن أسواق النفط، لافتا إلى أنه يتم احتساب هذه التخفيضات الطوعية من مستوى الإنتاج المطلوب لعام 2024 وفقا للاجتماع الوزاري الـ35 لمنظمة أوبك المنعقد في 4 يونيو 2023، وهي إضافة إلى التخفيضات الطوعية التي تم الإعلان عنها في أبريل 2023، وتم تمديدها لاحقا حتى نهاية عام 2024.

من جانبه، قال لـ«الاقتصادية» ارفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «افريكان ليدرشيب» الدولية: إن تمديد تخفيضات الإنتاج في المرحلة الراهنة مهمة، في ظل زيادات الإنتاج من خارج «أوبك+» فضلا عن الشكوك المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي، موضحة أن السعودية تعد مثالا يحتذى به من خلال تمديد تخفيضها الطوعي.

وأشارت إلى تنفيذ «أوبك+» تخفيضات متتالية في الإنتاج منذ أواخر عام 2022 لتحقيق الاستقرار في السوق، جاء وسط زيادة الإنتاج من المنتجين غير الأعضاء مثل الولايات المتحدة، إلى جانب المخاوف بشأن الطلب بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى.

من جانبه، ذكر لـ«الاقتصادية» مفيد ماندرا نائب رئيس شركة «إل إم إف» النمساوية للطاقة، أن توقعات التمديد لتخفيضات إنتاج «وأبك+» كانت مسيطرة على السوق على مدار عدة أيام مضت، مقابل توقعات مضادة محدودة ترى أن بعض أعضاء «أوبك+» سيسعون إلى زيادة العرض مع أسعار برنت فوق 80 دولارا.

وأشار إلى أنه بات واضحا لكل المتعاملين في السوق النفطية، أن «أوبك+» لا تزال حذرة بشأن إعادة العرض الإضافي وسط حالة عدم اليقين المستمرة المحيطة بالطلب في الصين.

وأضاف أنه بالنظر إلى المستقبل فإن اجتماع «أوبك» القادم في يونيو، سيوفر نظرة ثاقبة حول كيفية تصور «أوبك» لنمو الطلب في آسيا النامية في عامي 2024 و2025، فيما تركز طموحات السوق على الزيادة المتوقعة في الطلب في وقت لاحق من هذا العام.

وبالعودة إلى بيان «أوبك+»، فإن التخفيضات الطوعية الإضافية، شملت السعودية (مليون برميل يوميا) والعراق (220 ألف برميل يوميا) والإمارات (163 ألف برميل يوميا) والكويت (135 ألف برميل يوميا) وكازاخستان (82 ألف برميل يوميا) والجزائر (51 ألف برميل يوميا) وعمان (42 ألف برميل يوميا)، وسيتم تعديل هذه التخفيضات الطوعية تدريجيا وفقا لظروف السوق.

وأضاف، أن ذلك يأتي إضافة إلى الخفض الطوعي الذي أعلنته روسيا بمقدار 471 ألف برميل يوميا للفترة نفسها (الربع الثاني من عام 2024) الذي سيكون من إنتاج وصادرات النفط الخام وفق الجدول الزمني التالي، وهو في أبريل 350 ألف برميل يوميا من الإنتاج و121 ألف برميل يوميا من الصادرات، وفي مايو 400 ألف برميل يوميا من الإنتاج و71 ألف برميل يوميا من الصادرات، وفي يونيو 471 ألف برميل يوميا تماما من الإنتاج.

وبحسب البيان، يأتي خفض روسيا الطوعي لإنتاجها، إضافة إلى الخفض الطوعي البالغ 500 ألف برميل يوميا الذي أعلنت عنه سابقا في أبريل 2023، الذي يمتد حتى نهاية ديسمبر 2024، وسيتم خفض الصادرات من متوسط مستويات التصدير لشهري مايو ويونيو لعام 2023.

ارتفاع صادرات النفط العراقية 95 ألف برميل يومياً خلال فبراير

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة النفط العراقية (الأحد) أن صادراتها من النفط الخام بلغت 99.6 مليون برميل تقريباً في فبراير (شباط) الماضي، أي 3.43 مليون برميل يومياً في المتوسط على مدار الشهر، وهذا يعني ارتفاعاً بـ95 ألف برميل يومياً عن شهر يناير (كانون الثاني).

وكانت صادرات العراق من النفط الخام قد سجلت في يناير 3.33 مليون برميل يومياً.

وقالت الوزارة في بيان على «تلغرام» إن الإحصائية النهائية الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية (سومو) تشير إلى أن الصادرات من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق بلغت 98.18 مليون برميل، بينما بلغت الصادرات إلى الأردن 433 ألفاً و126 برميلاً، وبلغت صادرات القيارة 975 ألفاً و631 برميلاً.

في الأثناء، نفت رابطة صناعة النفط في كردستان (أبيكور) تصريحات مسؤولين بالحكومة العراقية بشأن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وشركات نفط عالمية، لاستئناف تصدير النفط عبر خط الأنابيب إلى ميناء جيهان التركي.

وقالت الرابطة في بيان على موقعها الإلكتروني، إن الشركات الأعضاء بها سترحب بإعادة فتح خط الأنابيب العراقي التركي، معبرة عن أسفها لعدم رؤية أي اقتراحات من الحكومة العراقية أو الحكومة الكردستانية حتى الآن، بشأن الاتفاقيات اللازمة للقيام بذلك.

وأضافت أن تصريحات إعلامية صدرت في الآونة الأخيرة دون أساس من الصحة من جانب مسؤولين بالحكومة العراقية، تفيد بالتوصل لاتفاق لاستئناف التصدير عبر خط الأنابيب.

وقالت: «لا نفهم الدوافع من وراء مثل هذه المعلومات الخاطئة؛ لكن تقارير تشير إلى أن العراق يخسر مليار دولار شهرياً بسبب إغلاق خط الأنابيب».

وأشارت الرابطة إلى انعقاد اجتماعين في السابع والتاسع من يناير الماضي، بين ممثلي الحكومتين العراقية والكردستانية

وشركات النفط العالمية، ومنهم ممثلون عن كثير من الشركات الأعضاء في الرابطة، مؤكدة أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس حتى الآن للوصول إلى هذه النتيجة.

كانت تركيا قد أوقفت تدفق 450 ألف برميل يومياً من شمال العراق عبر خط الأنابيب الذي يربط بين الدولتين في مارس (آذار) عام 2023، بعدما أصدرت غرفة التجارة الدولية حكماً ضد أنقرة في قضية تحكيم.

«أوبك بلس» يتفق على تمديد خفض الإنتاج حتى نهاية الربع الثاني

الشرق الأوسط

اتفق أعضاء تحالف «أوبك بلس» على تمديد خفض إنتاج النفط في الربع الثاني من هذا العام بعدما كانوا وافقوا في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، على خفض طوعي للإنتاج بلغ زهاء 2.2 مليون برميل يومياً إجمالا في الربع الأول.

وجاء التوافق بين أعضاء التحالف الذي يضم دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها بقيادة روسيا، من أجل تجنب الفائض في أسواق النفط، وهو ما يتفق مع ما وجهت به الحكومة السعودية في 30 يناير (كانون الثاني) الماضي، لشركة «أرامكو» بوقف خطتها للتوسع في إنتاج النفط وخفض الطاقة الإنتاجية المستدامة القصوى إلى 12 مليون برميل يوميا، أي ما يقل مليون برميل يومياً عن الهدف المعلن في عام 2020.

السعودية

وقد أعلنت السعودية أنها ستُمدد خفضها الطوعي والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو (تموز) 2023، للربع الثاني من العام الحالي. وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة، إن المملكة ستمدد خفضها الطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023، للربع الثاني من العام الحالي، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق «أوبك بلس».

ولفت المصدر، وفق بيان نقلته وكالة الانباء السعودية، إلى انه «بذلك سيكون إنتاج المملكة ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً، حتى نهاية شهر يونيو من عام 2024، وبعد ذلك، ودعماً لاستقرار السوق، ستتم إعادة كميات الخفض الإضافية هذه، تدريجياً، وفقاً لظروف السوق».

كما بيّن المصدر أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض الطوعي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة، في شهر أبريل (نيسان) من عام 2023، والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024.

وأكد المصدر أن هذا الخفض الطوعي الإضافي يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول «أوبك بلس «بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

روسيا

وعززت روسيا جهود «أوبك بلس» بخفض إضافي للنفط، كما قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، معلناً عن خفض طوعي إضافي قدره 471 ألف برميل يوميا للربع الثاني.

الكويت

وكانت الكويت أعلنت فور قرار تمديد الخفض الطوعي لـ«أوبك بلس»، تمديد خفضها الطوعي لإنتاج النفط حتى يونيو حزيران القادم.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية عن وزير النفط الكويتي عماد العتيقي، القول إن قرار تمديد خفض الإنتاج الطوعي لإنتاج النفط البالغ 135 ألف برميل يوميا حتى يونيو، يأتي بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق «أوبك بلس»، مشيرا إلى أن إنتاج بلاده سيستمر عند 2.413 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو.

وأضاف العتيقي أنه ستتم إعادة كميات الخفض الإضافي «تدريجياً حسب أوضاع السوق»، مشيداً «بروح التعاون والتنسيق» في تجمع «أوبك بلس».

وأوضح وزير النفط أن الخفض الإضافي يأتي، بالإضافة إلى الخفض الطوعي السابق البالغ 128 ألف برميل يوميا، الذي أعلنته البلاد في أبريل (نيسان) 2023 والذي سيستمر حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول) القادم.

ولفت العتيقي إلى أن الخفض الطوعي الإضافي يهدف إلى «تعزيز الجهود الاحترازية لدول أوبك لدعم استقرار أسواق البترول وتوازنها».

الجزائر

كذلك، أعلنت الجزائر أنها ستقلص إنتاجها من النفط في الربع الثاني من العام الجاري. وقالت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية في بيان «ستقوم الجزائر بتمديد خفضها التطوعي والذي يبلغ 51 ألف برميل يوميا، للربع الثاني من العام الحالي، بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس».

أضاف البيان «وبذلك يكون إنتاج الجزائر 908 آلاف برميل يوميا، حتى نهاية يونيو (حزيران) 2024».

سلطنة عمان

وقالت وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عمان في بيان إنها السلطنة ستمدد خفضها الطوعي والذي يبلغ 42 ألف برميل يومياً من النفط الخام، للربع الثاني من العام الحالي وحتى نهاية شهر يونيو، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة

في اتفاق «أوبك بلس». أضاف البيان «وبعد ذلك، ودعماً لاستقرار السوق، ستتم إعادة كميات الخفض الإضافي هذه تدريجياً، حسب أوضاع السوق».

وأوضح البيان أن هذا الخفض الطوعي، هو بالإضافة إلى الخفض الطوعي البالغ 40 ألف برميل يوميًا، الذي سبق أن أعلنت عنه عمان في أبريل (نيسان) 2023، والذي سيستمر حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2024.

بعد المشاريع الجديدة.. هل تهيمن قطر على سوق الغاز المسال عالمياً؟

اقتصاد الشرق

مع التوسع الضخم على مرحلتين الجاري تنفيذه حالياً، واقتراب البدء بمشروع كبير جديد، تستعد قطر للسيطرة على ربع إنتاج الغاز الطبيعي المسال بحلول نهاية العقد، بالإضافة إلى حصة متزايدة من التأثير في العالم وثرواته.

كشف وزير الطاقة القطري سعد الكعبي يوم الأحد الماضي، عن خطط لزيادة القدرة الإنتاجية بنسبة 13% أخرى، تضاف إلى المشاريع المعلنة سابقاً، مما يزيد إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن متري سنوياً اليوم إلى 142 مليون طن بحلول عام 2030.

هذا يضع الدولة التي يقل عدد سكانها عن ولاية ميسيسيبي، على طريق إنتاج غاز طبيعي يكافئ 7.25 مليون برميل من النفط يومياً، وهو ما سيتم تصدير معظمه. ويقارب ذلك شحنات النفط من السعودية حاملة لقب عملاق الطاقة في المنطقة.

وقد لا يتوقف الأمر عند هذا الحد.

رهانٌ على الطلب المرتفع

كشف الكعبي عن ذلك خلال مؤتمر صحفي قال فيه أيضاً: «سنواصل تقييماتنا. إذا كانت هناك كميات إضافية متاحة للإنتاج، فسوف ننتج المزيد". ورأى أن الشيء الوحيد الذي قد يمنع قطر من التوسع بشكل أكبر في الإنتاج هو عدم وجود طلب على هذا التوسع. أضاف: «نعتقد أن هناك سوقاً ضخمة متاحة».

بينما تعمل قطر على تنمية صادراتها من الغاز الطبيعي المسال، فإن الدولة التي تعدّ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها من الأعلى عالمياً، ستحصل على المزيد من الأموال. وشكلت المواد الهيدروكربونية، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال، حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي لقطر في عام 2022، وفقاً لتقديرات وكالة «موديز». وبمجرد أن تصبح التوسعات متاحة، فإن الشحنات الإضافية ستزيد الإيرادات السنوية بنحو 31 مليار دولار، وفقاً لحسابات «بلومبرغ» بناءً على أسعار العقود طويلة الأجل الأخيرة التي تفترض أن سعر النفط يبلغ حوالي 80 دولاراً للبرميل.

أكد الكعبي، في مقابلة مع «بلومبرغ»، أن الإيرادات الجديدة ستكون في حدود عشرات المليارات من الدولارات، دون أن

يذكر مبلغاً محدداً.

باختصار، ستساعد التوسعات الجديدة في جعل قطر واحدة من أكثر الدول ثراءً في العالم.

عقود طويلة الأجل

تابع الكعبي: "نحن دولة مصدرة للغاز. ليس لدينا أي إيرادات أخرى مماثلة. علينا التأكد من أن أولادنا وأحفادنا وحتى الأجيال الحالية ستكون في حالة أفضل».

قبل 50 عاماً، كان يُنظر إلى قطر إلى حد كبير على أنها منطقة راكدة في الوقود الأحفوري مقارنة بجيرانها في الخليج العربي، الكويت والسعودية والإمارات. ولكن تم اكتشاف حقل الشمال القطري، وهو جزء من أكبر خزان للغاز في العالم، في 1971، إلا أن المنتجين كانوا أكثر اهتماماً بالعثور على النفط في ذلك الوقت. لم يتم بذل الكثير لتطوير حقل الغاز حتى أكملت البلاد أول منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في عام 1996.

الآن، ستعمل خطط قطر التي فاقت التوقعات في مجال الغاز الطبيعي المسال، على تعزيز مكانتها لعقود قادمة في أسرع أسواق الوقود الأحفوري نمواً.

تبحث البلدان التي تبتعد عن النفط أو الفحم ولكنها تكافح من أجل الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة عن بدائل، وستؤدي العقود طويلة الأجل التي أبرمتها قطر إلى تأمين إمدادات الغاز الطبيعي المسال بعد عام 2050.

وقعت نحو 20 دولة، من الهند إلى إيطاليا، بالفعل على صفقات طويلة الأجل لشراء الغاز المنقول بحراً من شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة، مع احتمال ظهور المزيد من المشترين.

توقعات متباينة

قال ستيفن رايت، الأستاذ المشارك في «جامعة حمد بن خليفة» إن قطر «تتطلع بشكل استراتيجي على المدى الطويل إلى تنمية حصتها السوقية وتشجيع نمو الطلب العالمي على الغاز. وباعتبار أنها تمتلك شركة طاقة تعد أكبر لاعب عالمي في مجال الغاز الطبيعي المسال، فإن حساباتها يمكن أن تكون أطول أجلاً».

رغم أن قطر تراهن بعشرات المليارات من الدولارات على أن الغاز الطبيعي سيكون سوق الوقود الرئيسي الأكثر استمراراً وسط التحول الطاقي، إلا أن آخرين يقولون إن التوقعات ليست وردية للغاية.

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب على الغاز إلى ذروته في جميع السيناريوهات المتوقعة بحلول عام 2030؛ حتى شركة الطاقة العالمية العملاقة «شل» قالت إن استهلاك الغاز قد تجاوز بالفعل أعلى مستوياته في بعض الأسواق بما في ذلك أوروبا واليابان، بناءً على تفسيرها لبيانات «وود ماكنزي». كما أن الهجمات المستمرة التي تشنها جماعة الحوثي على السفن التي تعبر البحر الأحمر رداً على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تهدد أيضاً بتعريض صادرات المنطقة للخطر.

وعلى نحو مماثل، لن تجني قطر تلك المكاسب غير المتوقعة إلا إذا تمكنت من بيع إنتاجها الإضافي بنجاح. وعلى عكس مشاريع الغاز الطبيعي المسال الأميركية، التي لا يتم البدء فيها إلا بعد أن تلبي احتياجات العملاء لمدة 10 سنوات أو أكثر، كانت قطر تمول عمليات البناء من دون ضمانات كاملة بأن الطلب سوف يتحقق.

خلال معظم عام 2023، تخلفت عقود قطر الجديدة عن المبيعات خارج الولايات المتحدة، وهو اتجاه عزاه البعض إلى شروط العقود غير المرنة، بما في ذلك الكميات الكبيرة والأطر الزمنية الطويلة وقواعد التسليم الصارمة. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2023، عاد العملاء إلى الظهور مرة أخرى. وأظهرت بيانات «بلومبرغ إن إي إف» أن قطر وقعت أكبر عدد من الصفقات بين الموردين في الربع الرابع، متفوقة على الولايات المتحدة لأول مرة منذ أوائل عام 2021.

الاستفادة من القرار الأميركي

اعتبر ميغ أونيل، الرئيس التنفيذي لشركة «وودساید إينرجي»، أكبر مصدر أسترالي للغاز الطبيعي المسال أن «العملاء يريدون شيئاً معيناً من قطر، وهو حجم الإنتاج الضخم الذي عادة ما يمكن التنبؤ به إلى حد كبير».

كما أن القرار الأميركي الأخير بإيقاف الموافقة على تصاريح التصدير الجديدة لمنشآت الغاز الطبيعي المسال وسط رد فعل عنيف من الناخبين المهتمين بالمناخ، جعل قطر تبدو جذابة بشكل متزايد من منظور استقرار العرض.

ولن يؤثر هذا التوقف، الذي يعتمد على نتيجة الانتخابات الأميركية المقبلة، على أي مصانع قيد الإنشاء بالفعل أو قيد التشغيل، ولكنه يهدد بتأخير بعض المشاريع الأميركية الكبرى المتوقع أن تصل إلى السوق في نهاية العقد وما بعده.

قال بوب ماكنالي، رئيس شركة «رابيدان إينرجي غروب» (Rapidan Energy Group) والمسؤول السابق في البيت الأبيض، عن هذه الخطوة السياسية الأميركية: «هذا يعد بمثابة فرصة جيدة لمنتج كبير للغاز مثل قطر».

النفوذ السياسي

من المتوقع أن يكون التوسع في الغاز الطبيعي المسال معزولاً بشكل جيد عن صدمات أسعار الطاقة في المستقبل. وقالت شركة «فيتش» للتصنيف الائتماني العام الماضي، إن سعر التعادل للنفط في الاقتصاد القطري هو بالفعل الأدنى في الشرق

الأوسط، ويمكن أن يصل إلى 40 دولاراً للبرميل بحلول عام 2026. وأي توسع إضافي في الصادرات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض ذلك الرقم بشكل أكبر. وهذا بعيد عن السعر المطلوب في السعودية والذي يبلغ 80 دولاراً أو أكثر.

وكلما زادت القدرة الإنتاجية التي توفرها قطر، كلما زادت قدرتها على الحد من النمو المستقبلي من المنتجين الآخرين. وحتى لو غمرت قطر السوق وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال بشكل حاد، فإن الشركة القطرية ذات التمويل الجيد يمكنها أن تتحمل التبعات لفترة أطول من العديد من منافسيها.

قوة جيوسياسية

الدور الموسع لقطر في تجارة الطاقة العالمية سيسمح لها بممارسة قوة جيوسياسية أكبر من بكين إلى نيودلهي، بالإضافة إلى الشرق الأوسط. وتصر قطر، التي استضافت بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022 والمفاوض العالمي، على أنها لا تستخدم مواردها من الغاز لدفع أجندة سياسية. وقال بين كاهيل، زميل بارز في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إن «المزيد من عائدات النفط والغاز يعني المزيد من النفوذ لقطر كلاعب دبلوماسي وكمستثمر خارجي».

دفعت الحرب في غزة قطر إلى واجهة الجغرافيا السياسية الإقليمية لأنها تستضيف العديد من القادة السياسيين لحركة حماس، التي تصنفها الولايات المتحدة كـ«منظمة إرهابية». ومع ذلك، أشادت واشنطن بقطر لكونها وسيطاً رئيسياً بين إسرائيل وحماس، ولمساعدتها في إطلاق سراح بعض المحتجزين في غزة.

الأرباح ستغذي استثمارات البلاد

سيتم تحويل أرباح الغاز الطبيعي المسال الجديدة في المقام الأول إلى هيئة الاستثمار القطرية، أو «كيو آي إيه» (QIA)، صندوق الثروة السيادية في البلاد. تعتبر هذه ممارسة مشتركة لدول الخليج الغنية بالنفط، بما في ذلك السعودية والإمارات، إذ تستثمر هذه الدول بكثافة في الوقود الأحفوري ثم تستخدم الإيرادات لتمويل مشاريع أخرى. بعبارة أخرى، تقوم البلدان ببناء الاستثمارات التي ستحتاجها لحماية نفسها من عالم يتجه نحو مستقبلٍ لا يحتاج فيه إلى النفط بالقدر نفسه - أو لا يحتاجه على الإطلاق.

في السنوات القليلة الماضية، ركزت قطر العديد من استثماراتها على التكنولوجيا وفرص الرعاية الصحية في الخارج. فنحو أربعة من أصل خمسة من استثمارات قطر في العام الماضي كانت في الولايات المتحدة أو الهند، وهما حليفتان رئيسيتان في مجالي الطاقة والسياسية. لفت الكعبي إلى أن الصندوق سيركز على امتلاك محفظة متنوعة لتحقيق نمو مطرد على المدى الطويل، من دون الكشف عن تفاصيل.

أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، «يريد دائماً التأكد من حصول الشعب القطري على رعاية جيدة، ولكنه أيضاً

يفكر في الجيل القادم، والتأكد من أننا من خلال جهاز قطر للاستثمار نضع استثمارات كافية للأجيال القادمة، ونبني ثرواتٍ لهم»، بحسب الكعبي، وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة الصندوق. أضاف: «سيكون هناك الكثير من الأشياء المثيرة خارج البلاد».

منافسةٌ أكبر

نظراً لأن الاقتصاد القطري يعتمد كثيراً على بيع الغاز الطبيعي المسال، فإن الكعبي غالباً ما يتخذ نهجاً شخصياً في مفاوضات العقود. ومن المعروف أنه يسافر إلى الهند لتسوية تفاصيل العقد في اللحظة الأخيرة، أو لعقد اجتماعات فردية مع شركات الطاقة الأوروبية الكبرى.

وعندما أجبرت كارثة فوكوشيما النووية عام 2011 اليابان على إغلاق مفاعلاتها، سارعت قطر إلى الإنقاذ من خلال شحنات إضافية من الغاز. كذلك، عندما أدت جائحة كوفيد إلى انخفاض الطلب الهندي على الغاز الطبيعي المسال في عام 2020، سمحت قطر للدولة بإعادة جدولة الشحنات، من دون طرح أي أسئلة.

مقارنةً بما كانت عليه عندما بدأت بتصدير الغاز الطبيعي المسال لأول مرة في التسعينيات، تواجه قطر الآن منافسة أكبر بكثير على الوقود فائق التبريد، خاصة من أمثال الموردين الأميركيين والأستراليين، فضلاً عن الوافدين الجدد في أفريقيا. ورغم أن شركة قطر للطاقة هي أكبر شركة منفردة تصدر الغاز الطبيعي المسال، إلا أن الولايات المتحدة ككل لا تزال لاعباً أكبر في هذه الصناعة، نظراً للعديد من مشغلي الغاز الطبيعي المسال الذين يحصلون على الغاز من أحواض الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، بما في ذلك من حوض بيرميان غزير الإنتاج.

وقطر للطاقة نفسها هي المالك الأكبر لمحطة «غولدن باس» (Golden Pass) الأميركية، والتي تم بناؤها في الأصل لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، وتخضع الآن للتوسع لتصديره بدلاً من ذلك.

في خضم المنافسة المتزايدة، تميل قطر إلى سمعتها كمورد موثوق به - وإن كانت أكثر تشدداً في شروطها - على أمل أن يفوز نموذجها الفريد بالعملاء على المدى الطويل.

من جهته، قال أكشاي كومار سينغ، رئيس شركة «بترونت إل إن جي» (Petronet LNG)، أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال في الهند، إنه على مدى السنوات العشرين الماضية من الاستيراد من قطر، «لم تتخلف البلاد عن تسليم شحنة واحدة على الرغم من الكثير من التقلبات. ولا حتى شحنة واحدة». جددت «بترونت» عقدها مع قطر في فبراير الماضي بأسعار أفضل.

قال الكعبي: «أنت تبني سمعتك على مدى عقود، ويمكن أن تخسرها بسبب شحنة ما. المصداقية تستمر وقتاً طويلاً».

السعودية وروسيا تقودان تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط حتى نهاية يونيو 2024

أحمد بدر

الطاقة

أعلنت بعض دول تحالف أوبك+، المشارِكة في الخفض الطوعي لإنتاج النفط، تمديد هذا الخفض إلى نهاية الربع الثاني من العام الجاري، حتى يوم 30 يونيو/حزيران (2024).

وكانت دول التحالف، بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وروسيا، قد أعلنت تقليص إنتاجها طوعًا في نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، بخلاف خفض الصادرات الروسية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وبلغ مقدار الخفض الطوعي لإنتاج النفط، الذي وافقت عليه الدول المشاركة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، نحو 2.2 مليون برميل يوميًا للربع الأول، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار أسواق النفط.

الخفض الطوعي السعودي

كشف مصدر في وزارة الطاقة السعودية أن المملكة قررت تمديد خفضها الطوعي، المقدّر بنحو مليون برميل يوميًا، والذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو/تموز الماضي 2023، حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري 2024.

وأوضح المصدر أن تمديد الخفض الطوعي السعودي يأتي بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك+، ليصل إنتاج المملكة إلى 9 ملايين برميل يوميًا، حتى نهاية يونيو/حزيران المقبل.

وأضاف: «بعد ذلك، ودعمًا لاستقرار سوق النفط، ستعاد كميات الخفض الإضافية تدريجيًا، وفقًا لظروف السوق»، بحسب ما نشرته وكالة الأنباء السعودية، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ولفت المصدر إلى أن هذا الخفض يضاف لنحو 500 ألف برميل يوميًا من التخفيضات الطوعية السابقة، التي أعلنتها المملكة، في شهر أبريل/نيسان 2023، والممتدة حتى نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2024.

وأكد أن الخفض الطوعي لإنتاج النفط يأتي ضمن جهود تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول تحالف أوبك+، وتستهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

تخفيض الإنتاج والصادرات الروسية

في هذا الإطار، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، أن بلاده تتجه إلى تخفيض الإنتاج والصادرات بنحو 471 ألف برميل يوميًا، حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري 2024، وفق بيان نشره مكتبه.

وكشف نوفاك أن حجم الخفض الطوعي لإنتاج النفط خلال شهر أبريل/نيسان 2024 سيكون بحدود 350 ألف برميل يوميًا، بينما حجم الخفض الطوعي للصادرات سيكون 121 ألف برميل يوميًا.

ومن المقرر في شهر مايو/أيار المقبل أن يبلغ حجم التخفيضات الإنتاجية يوميًا نحو 400 ألف برميل، بينما سيكون حجم الخفض الطوعي للصادرات بحدود 71 ألف برميل يوميًا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي شهر يونيو/حزيران -وهو الشهر الأخير للربع الثاني من العام الجاري- سيكون مجمل الخفض الطوعي لإنتاج النفط نحو 471 ألف برميل يوميًا، دون خفض في حجم الصادرات اليومية.

يشار إلى أن موسكو كانت قد وافقت على تخفيضين منفصلين، الأول في أبريل/نيسان الماضي، عندما خفضت إنتاج النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية 2024، ثم أعلنت في أغسطس/آب الماضي 2023 أنها ستخفض الصادرات بمقدار 300 ألف برميل يوميًا حتى نهاية 2023.

الخفض الطوعي الجزائري

كانت الجزائر من أوائل الدول التي أعلنت تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار 51 ألف برميل يوميًا، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق التحالف، ليسجل حجم الإنتاج الجزائري نحو 908 ألف برميل يوميًا، على أن تعيد الكميات تدريجيًا، حسب أوضاع السوق.

ويضاف هذا الخفض الطوعي إلى خفض طوعي آخر يبلغ نحو 48 ألف برميل يوميًا، سبق أن أعلنته الجزائر في أبريل/ نيسان الماضي (2023)، والذي سيستمر حتى نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل 2024.

وكانت أسعار النفط قد وجدت دعمًا من التوترات الجيوسياسية المتزايدة، بسبب هجمات جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران على الشحن البحري في البحر الأحمر، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وجاء ذلك على الرغم من المخاوف بشأن النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة، إذ استقرت العقود الآجلة لخام برنت لشهر مايو/أيار على ارتفاع 1.64 دولارًا، عند 83.55 دولارًا للبرميل يوم الجمعة، وفق ما نشرته رويترز.

تخفيضات الكويت وسلطنة عمان

قال وزير النفط الكويتي، رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، الدكتور عماد العتيقي، إن بلاده ستمدد الخفض الطوعي لإنتاج النفط لديها، البالغ 135 ألف برميل يوميًا حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري 2024.

وأوضح الوزير أن القرار يأتي بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك+، موضحًا أن إنتاج الكويت الكلي بعد تمديد الخفض الطوعي، سيكون عند 2.413 مليون برميل يوميًا حتى نهاية يونيو/حزيران المقبل، إذ يضاف الخفض الحالي لخفض سابق بمقدار 128 ألف برميل يوميًا، وفق بيان أصدرته وزارة النفط.

وأكد وزير النفط الكويتي أن الخفض الطوعي لإنتاج المنفط يأتي دعمًا لاستقرار السوق، على أن تعاد كميات الخفض الإضافي تدريجيًا حسب أوضاع السوق، مشيدًا بالتعاون والتنسيق داخل التحالف، وفق التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي الوقت نفسه، أعلنت سلطنة عمان تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط، البالغ 42 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، خلال الربع الثاني من العام الجاري حتى نهاية يونيو/حزيران، بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك+.

ويضاف هذا الخفض التطوعي إلى الخفض التطوعي الأول البالغ 40 ألف برميل يوميًا، والذي سبق إعلانه من جانب البلاد، في أبريل/نيسان 2023، ومن المقرر أن يستمر حتى نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2024.

من جانبها، أعلنت وزارة النفط العراقية تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار 220 ألف برميل يوميًا، حتى نهاية الربع الثاني من 2024، بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك+.

وبموجب القرار، يكون إنتاج العراق 4 ملايين برميل يوميًا، حتى نهاية يونيو/حزيران المقبل. وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويضاف هذا الخفض الطوعي، إلى الخفض الطوعي البالغ 211 ألف برميل يوميًا، الذي سبق أن أعلن عنه العراق في أبريل/نيسان 2023، والذي يستمر حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

4 خبراء يرسمون توقعات سهم أكوا باور السعودية بعد صعوده لأعلى مستوى

ياسر نصر

الطاقة

يسعى المتعاملون في البورصة السعودية إلى التعرف على توقعات سهم أكوا باور في 2024، بالتزامن مع نتائج الأعمال الاستثنائية للشركة وخطّتها الإستراتيجية لمضاعفة إنتاجها 3 مرات بحلول 2030.

وأُغلق سهم أكوا باور السعودية يوم الخميس 29 فبراير/شباط (2024) عند أعلى مستوى له، منذ إدراجه في البورصة السعودية بتاريخ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

تلقّت توقعات سهم أكوا باور في 2024 دعمًا من نتائج أعمال الشركة، إذ سجلت أرباحها نموًا بنسبة 8% إلى 1.664 مليار ريال سعودي (0.44 مليار دولار)، مقارنة مع 1.54 مليار ريال (0.41 مليار دولار) في 2022.

وتستهدف الشركة السعودية الرائدة في مجال تحوّل الطاقة، وأكبر شركة خاصة في مجال تحلية المياه في العالم، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر، مضاعفة حجم أعمالها 3 مرات بحلول 2030، بعد النمو الملحوظ في حجم أعمالها عام 2023، إذ حققت 4 إغلاقات مالية خلال الربع الرابع، ليصل مجموع الإغلاقات المالية إلى 12 إغلاقًا في عام 2023، بإجمالي تكلفة استثمارية بلغت تقريبًا 60 مليار ريال سعودي (16 مليار دولار)، متضمنة مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر.

ووقّعت أكوا باور، خلال العام الماضي، 13 اتفاقية شراء طاقة، واتفاقيتين لشراء المياه، واتفاقية واحدة لشراء الهيدروجين، ليصل مجموع الاتفاقيات الموقّعة إلى 16 اتفاقية بطاقة إنتاجية تبلغ 10.7 غيغاواط، 66% منها من مصادر الطاقة المتجددة، ليصل إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة لأكوا باور نحو 55 غيغاواط، منها 24.5 غيغاواط، أو 44.5% من مصادر الطاقة المتجددة.

سهم أكوا باور

أغلق سهم أكوا باور تعاملات يوم الخميس 29 فبراير/شباط مرتفعًا بنسبة 2.33%، عند 264 ريالًا سعوديًا (70.39 دولارًا أميركيًا)، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة.

ونجح سهم أكوا باور خلال عام في تحقيق أرباح بنسبة 89.38%، إذ سجل أدنى مستوى له في 52 أسبوعًا يوم 16 مارس/آذار 2023 عند مستوى 131.2 ريالًا، في حين كان أعلى مستوى له قبل جلسة الخميس عند مستوى 262.2 ريالًا، التي حقّقها يوم 20 فبراير/شباط 2024.

بدأ سهم أكوا باور تعاملات العام الجاري (2024) عند مستوى 256.4 ريالًا، ونجح في مواصلة حصد المكاسب بدعم من خطط الشركة لمواصلة النمو محليًا وعالميًا، بالتزامن مع استمرارها في توزيعات الأرباح.

تحليل سهم أكوا باور

توقّع رئيس قطاع الاستثمار في إحدى شركات الأوراق المالية، حسام عيد، أن يشهد سهم أكوا باور أداءً إيجابيًا خلال تعاملات المدة المقبلة، بعد اختراق مستوى المقاومة الرئيس عند 260 ريالًا، وتسجيل مستوى قياسي جديد عند 264 ريالًا، مدفوعًا باتجاه المؤسسات المالية، وخاصة الأجنبية، نحو الشراء، وفتح وزيادة مراكزهم المالية بالقرب من مستوى الدعم الرئيس 258 ريالًا.

وقال حول توقعات سهم أكوا باور في 2024، إن الأداء الإيجابي للسهم سوف يدفعه للصعود إلى مستوى 270، وباختراقه والاستقرار أعلاه قد يتجه إلى تسجيل مستوى قياسي جديد، وتحديدًا عند 277 ريالًا خلال العام الجاري، مدعومًا بالأداء المالي الجيد، واتجاه المؤسسات المالية نحو الشراء.

من جانبها، قالت المحللة الفنية للأسواق بإحدى شركات التداول، أسماء أحمد: «أتوقع استمرار الزخم على سهم أكوا باور، بعد استمرار الصعود المتتالي بدعم من ثقة المتداولين في استمرار زخم المشروعات ونمو الإيرادات».

وأشارت في تصريحات إلى منصة الطاقة إلى أنه، فنيًا، بعد أن اخترق سهم أكوا باور مستوى 257.6 ريالًا، من المتوقع أن يواصل الصعود لمستويات 272 ريالًا ثم 282,6 ريالًا، وبعدها يستهدف 311.6 ريالًا، بشرط الحفاظ على منطقة دعم 257.6 ريالًا، و246.8 ريالًا.

توقعات سهم أكوا باور في 2024

توقعت مديرة قسم التحليل الفني في البورصة السعودية والأميركية، سارة علاء، أن يواصل سهم شركة أكوا باور الاتجاه الصاعد على المدى القصير، ويستمر في الارتفاع، ليسجل مستويات تاريخية جديدة عند مستويات 267 ريالًا، وليستهدف مستويات المقاومة القادمة عند 275.20 ريالًا.

ونصحت في قراءاتها لتوقعات سهم أكوا باور في 2024 باتخاذ مستوى الدعم الأول مستوىً لحماية الأرباح، وهي 259.80 ريالًا، وفي حال كسره لأسفل، سوف يمهّد لمزيد من الانخفاض التصحيحي، موضحةً أن نقطة الدعم 253

ريالًا تعدّ مستوى لإيقاف الخسائر.

وقالت، إن الاتجاه العام لسهم أكوا باور إيجابي يُتداول في اتجاه صاعد على المدي المتوسط، فعلى المدى القصير، قد يُتداول السهم في اتجاه صاعد، إذ شهد ارتفاعًا قويًا وحادًا وصل به بالقرب من مستوى المقاومة عند 265.2 ريالًا، لكن توقَّف هذا الارتفاع، وبدأ السهم يتحرك أدناه، مصحوبًا بظهور العديد من الإشارات السلبية على المؤشرات الفنية، إذ يرتكز حاليًا أعلى مستوى الدعم 259 ريالًا، والذي يُنصح باتخاذه مستوى لإيقاف الخسائر.

وأوضحت أنه في حال اختراق هذا المستوى لأسفل، فسوف يشير إلى مزيد من الانخفاض التصحيحي، لنتوقع أن يعيد السعر اختبار مستويات الدعم، إذ ستظل الرؤية السلبية قائمة ما دام التداول أسفل مستوى المقاومة الأول، الذي أصبح يمثّل مستوى لإعادة الشراء.

قالت محللة أسواق المال في مصر حنان رمسيس حول توقعات سهم أكوا باور في 2024، إن السهم سيواصل الصعود مستهدفًا 275 ريالًا بصفتها منطقة مقاومة رئيسة، خاصة أن السهم تتداول عليه المؤسسات والمتعاملون أصحاب الملاءة المالية المرتفعة، ومع كل إعلان شراكات جديدة واستحواذات إقليمية، ستنعكس الأخبار على السهم بالإيجاب.

وأضافت في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن المحدد الرئيس لاتجاه السهم هو مؤشرات السوق السعودية، والسيولة المنفّذة في الجلسة الواحدة، التي تتراوح بين 6.5 مليار ريال في حالة تدنّي السيولة، وتجاوز 11 مليار ريال في حالة زيادتها.

وأشارت إلى أن توقعات سهم أكوا باور في 2024 في العديد من الجلسات قد يحدّه ارتفاع خدمة الدين بالنسبة للشركة في ظل اهتمامها بإصدار أدوات دين للتمويل، وارتفاع تكلفة الدين، بسبب الاتجاه لرفع أسعار الفائدة عالميًا، مما يؤثّر بتكلفة التمويل في الأسواق السعودية.

وقالت: «خلال العام الماضي، كان أعلى تقدير لارتفاع السهم 257 ريالًا، والأدنى 110 ريالات، وتخطّاها في العام الحالي، بسبب نمو نتائج الأعمال، وأصبحت نقطة الدعم 257 ريالًا، والمقاومة 275ريالًا، أمّا المستهدف فهو 300 ريال على المدى المتوسط.

شكراً